أثر مخاطر الائتمان على أسعار أسهم البنوك في مصر
في ضوء اتفاقية بازل
" دراسة تطبيقية "

The Effect of Credit Risk Upon Bank Stock Prices in Egypt According to Basel Accord An Applied Study

رسالة مقدمة
لكلية التجارة ـ جامعة عين شمس
للحصول على درجة الماجستير
فـــي
إدارة الأعمـــال

إعداد
أسـماء محمـد الشـرقاوي

إشـراف

الأستاذ الدكتور
محمود محمد عبد الهادي صبح
أستاذ الإدارة المالية بكلية التجارة
جامعة عين شمس

الدكتورة
أفكار محمد قنديل
مدرس بكلية التجارة- جامعة عين شمس

2015م

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

رسالة ماجستير

اســـم الباحـــثة: أســـماء محمـــد الشـــرقاوي

عنوان الرسالة: أثر مخاطر الائتمان على أسعار أسهم البنوك في مصر.. في ضوء اتفاقية بازل " دراسة تطبيقية ".

الدرجة العلمية: درجة الماجستير في إدارة الأعمال "قسم التمويل".

تاريخ الرسالة: ٢٠١٥/١١/٢١م

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ محمود محمد عبد الهادي صبح	**مشرفاً و رئيساً**
أستاذ الإدارة المالية بكلية التجارة جامعة عين شمس	
الأستاذ الدكتور/نادر ألبير فانوس	**عضـواً**
أستاذ الإدارة المالية بكلية التجارة جامعة عين شمس	
الدكتور/ أحمد فؤاد خليل	**عضـواً**
نائب مدير عام بنك مصر	

الدراسات العليا

ختم الإجازة ◯ **أجيزت الدراسة**

موافقة مجلس الكلية **بتاريخ / /٢٠١٥م**

بتاريخ / /٢٠١٥م **موافقة مجلس الجامعة**

بتاريخ / /٢٠١٥م

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة: الآية (105)

إهـــــداء

إلى سيدي وحبيبي وشفيعي ورسولي خـــاتم الأنبيـــاء والمرســـلين ســـيدنا محمـــد (صلى الله عليه وسلم)..... اللهم صلى عليه أفضل صلاة ملء الســـموات والأرض ومـــلء ما بينهما وملء ما شاء الله من شيء بعد.

ثم إلى روح والدتي ووالدي..

اللهم يا حنان يا واسع الغفران أغفر لهما وأرحمهمـــا وعافيهمـــا وأعـــف عنهمـــا وأكرم نزلهما ووسع مدخلهما وأغسلهما بالماء والثلج والبرد ونقيهما من الذنوب والخطايـــا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس.

اللهم عاملهما بما أنت أهله ولا تعاملهما بما هما أهلـــه... اللهـــم أدخلهمـــا الجنـــة من غير مناقشة حساب ولا سابقة عذاب... اللهم أجعل قبرهما روضة مـــن ريـــاض الجنـــة ولا تجعله حفرة من حفر النار وقهما عذاب النار... اللهم أملء قبرهمـــا بالرضـــا والنـــور والفسحة والسرور... اللهم أبدلهما داراً خيراً من دارهما وأهلاً خيراً من أهلهما.

ثم إلى زوجي العزيز.. الذي وقف بجانبي وكان سنداً لي في تشجيعي علـــى إتمـــام رسالتي.. وإلى أولادي الأعزاء.. بارك الله فيهم وجعلهم نبتاً صالحاً.

ثم إلى روح السيد الأستاذ الدكتور المرحوم/ محروس أحمد حسن..

اللهم أجزه عن الإحسان إحساناً وعن الإساءة عفواً وغفراناً... اللهم إن كان محسناً فزد في حسناته وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته يا رب العالمين... اللهم آنسه في وحدته وآنسه في وحشته وآنسه في غربته.

اللهم أرحم أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) رحمةٍ واســـعة فـــي مشـــارق الأرض ومغاربها.

سبحان ربنا رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين.

والحمد لله رب العالمين.

الباحثة

أسـماء محمـد الشـرقاوي

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، والحمد لله من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على معلم البشرية وهاديها إلى أقوم السبل محمد رسول الأنام وعلى صاحبه ومن تبعهم بالحسنى إلى يوم الدين.

أما بعد ،،،،

فبداية لا يسعدني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان والتقدير للسيد الأستاذ الدكتور المرحوم/ محروس أحمد حسن- رحمة الله عليه- أستاذ مساعد بكلية تجارة عين شمس لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة والذي وافته المنية فجأة والمشرف على إعداد رسالتي ولما أحاطني من رعاية وحُسن توجيه خلال فترة إعداد الرسالة حتى إنجازها بصورتها النهائية والذي لم يدخر جُهداً إلا وقدمه في سبيل إنجاز هذا العمل- غفر الله له- وجعله في ميزان حسناته.

الدكتورة/ أفكار محمد قنديل- مدرس إدارة الأعمال بكلية التجارة- جامعة عين شمس.. وذلك على تفضلها بالإشراف على هذه الرسالة ورعايتها العلمية، وأدائها وتوصياتها البناءة خلال فترة إعداد الرسالة وحتى إنجازها بصورتها النهائية، جعله الله في ميزان حسناتها.

كما أتقدم بالشكر إلى السيد الأستاذ الدكتور/ محمود محمد عبد الهادي أستاذ التمويل والإدارة المالية بكلية التجارة- جامعة عين شمس.. وذلك لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة خلفاً للسيد الدكتور المرحوم/ محروس أحمد حسن مشرفاً ورئيساً لإنجاز هذا العمل بصورته النهائية وما قدمه من توجيهات بناءه ورعاية علمية قيمة أسهمت في إثراء هذه الرسالة ورفعت من قيمتها العلمية. جعله الله في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ نادر ألبير فانوس والدكتور/ أحمد فؤاد خليل لتكرمهما بمناقشة رسالتي والحكم عليها.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم واشترك معي ولو بكلمة واحدة في إنجاز هذا البحث.

الباحثة

المحتويات

البيـــــــــــــان	رقم الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للبحث:	1
مقدمة	2
أولاً: خلفيات وتحديد مشكلة البحث.	6
ثانياً: الدراسات السابقة.	16
ثالثاً : فروض البحث.	44
رابعاً : أهداف البحث.	44
خامساً: أهمية البحث.	45
سادساً: منهجية البحث.	46
سابعا: أسلوب البحث.	47
ثامناً: محددات البحث.	48
الفصل الثاني: كفاية راس المال بالبنوك وفقاً لمقررات بازل	50
مقدمة	51
أولاً: معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل 1988م.	52
1- لمحة تاريخية عن بازل 1988م.	52
2- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية وأسباب تأسيسها.	54
3- إلزامية تطبيق مقررات (بازل).	57
4- الأهداف الرئيسية للجنة (بازل) للرقابة المصرفية فيما يتعلق بالسوق المصرفي العالمي.	58
5- مفهوم وأهمية دور رأس المال لدي البنوك.	60
6- تطورات حساب معدل كفاية رأس المال في ظل الأسلوب التقليدي والحديث.	63
7- المحاور الأساسية لمقررات (بازل) 1988م.	65
8- مكونات رأس المال الرقابي طبقاً لمقررات (بازل1).	68
9- الحدود والقيود لرأس المال الرقابي طبقاً لمقررات (بازل1).	71
10- احتساب قياس معدل كفاية رأس المال طبقاً لمقررات (بازل1) " ترجيح أوزان المخاطر".	72
11- التعديلات التنظيمية التي أجريت على مقررات (بازل1) من 1995م إلى 1998م.	75
12- أسباب دوافع تطوير مقررات (بازل1).	79
ثانياً: مقررات بازل2:	81
1- أهداف مقررات (بازل2).	81
2- المسار الزمني لتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية.	82
3- أوجه التشابه والاختلاف بين مقررات(بازل1) ومقررات (بازل2).	84
4- الجدول الزمني لتطبيق مقررات (بازل2).	85
5- المحاور الرئيسية لمقررات (بازل2).	86
6- أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية في ضوء مقررات (بازل2).	133

البيـــــــــــــان	رقم الصفحة
ثالثاً: مقررات (بازل3)؛	135
1- ماهية مقررات (بازل3).	135
2- أهداف مقررات(بازل3).	136
3- أهم أوجه الاختلافات بين مقررات (بازل2) ومقررات (بازل3) فيما يتعلق بمعادلة كفاية رأس المال.	137
4- الإصلاحات الواردة في مقررات (بازل 3).	140
5- مراحل التحول إلى النظام الجديد " مراحل تنفيذ مقررات (بازل 3) ".	146
6- المحاور الأساسية لمقررات(بازل 3).	149
7- الجدول الزمني لتطبيق مقررات (بازل3).	152
الفصل الثالث: الدراسة تطبيقية :	153
مقدمة	154
أولاً: مجتمع البحث والعينة الممثلة له.	154
ثانياً: التحليل الإحصائي لقياس أثر مخاطر الائتمان على أسعار أسهم البنوك.	155
١- المقاييس الإحصائية الوصفية لقياس اختبار اعتدالية توزيع أسعار الأسهم، وتوزيع مخاطر الإئتمان.	155
٢- اختبار فروض البحث (الإحصاء التحليلي).	159
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات وملخص البحث:	173
مقدمة	174
أولاً: النتائج	174
ثانياً: التوصيات.	175
ثالثاً: ملخص البحث.	177
مراجع البحث:	182
-مراجع باللغة العربية.	182
-مراجع باللغة الأجنبية.	191
ملاحق البحث الإحصائية: نتائج مخرجات الحاسب الآلي:	194
- مقدمة.	194
- الملحق الأول: اختبار كولمجروف سميرنوف لقياس اعتدالية توزيع أسعار الأسهم، وتوزيع مخاطر الإئتمان بالبنوك.	195
- الملحق الثاني: تحليل الانحدار الخطي البسيط لكل بنك على حدا، واستخدام اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه لكل بنك على حدا.	196

فهرس الجداول

الجدول رقم	البيـــــــــــــــان	رقم الصفحة
(1)	تطور تدفقات القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة من عام 1996م/1997م حتى 1999م/2000م.	7
(2)	مؤشرات حجم مشكلة الديون المتعثرة على مستوى الجهاز المصرفي في مصر خلال الفترة من 1999: 2003.	9
(3)	مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض.	10
(4)	مؤشر مخصصات القروض غير المنتظمة.	10
(5)	الأسعار السوقية لأسهم البنوك المتمثلة لمجتمع البحث خلال الفترة من 2009م- 2013م 2013م.	13
(6)	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في البنوك الممثلة لمجتمع البحث طبقاً (لبازل1) خلال الفترة من 2009 م– 2013م.	15-14
(7)	متغيرات البحث وأساليب القياس لها.	48
(8)	أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب مقررات (بازل1).	73
(9)	أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر خارج الميزانية حسب مقررات (بازل1).	74
(10)	أهم أوجه الفروق بين مقررات (بازل1) ومقررات (بازل2).	84
(11)	أسباب عدم الوفاء بالالتزامات.	90
(12)	فوائد التصنيف.	93
(13)	التصنيفات الخاصة بمؤسسات التقييم الائتمانية العالمية.	96
(14)	درجات التصنيف المختلفة التي تمنحها وكالات التصنيف العالمية للمؤسسات الرئيسية.	97
(15)	تصنيف المراكز الائتمانية لفئات وفقاً لوزن المخاطر طبقاً للأسلوب المعياري.	101
(16)	أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقاً للأسلوب المعياري.	102
(17)	أوزان مخاطر المطالبات وفقاً للطريقة المعيارية المبسطة.	108
(18)	أهم أوجه الاختلاف بين التصنيف الداخلي الأساسي والتصنيف الداخلي المتقدم.	117
(19)	أنواع المخاطر التشغيلية.	120
(20)	أهم أوجه الفروق بين مقررات(بازل2)، ومقررات(بازل3).	137
(21)	متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط (الاحتياطيات) وفقاً لمقررات (بازل2)، ومقررات(بازل3).	138
(22)	مراحل التحول إلى النظام الجديد.	148

الجدول رقم	البيـــــــــــــــان	رقم الصفحة
(23)	إختبـار كـولمجروف سـميرنوف لقيـاس إعتداليـة توزيـع أسـعار الأسـهم بالبنوك المتداولة ببورصة الأوراق المالية في ظل مقررات (بازل1).	**156**
(24)	إختبار كولمجروف سميرنوف لقياس إعتدالية توزيع المخاطر الائتمانية بالبنوك المتداولة ببورصة الأوراق المالية في ظل مقررات (بازل1).	**158**
(25)	نموذج الانحدار الخطى البسيط لقياس التأثير المعنوي لمخاطر الائتمان على أسعار الأسهم بالبنوك المتداولة ببورصة الأوراق المالية في ظل مقررات (بازل1).	**161**
(26)	تحليل التباين أحادى الاتجاه لمقارنة معنوية الفروق بين المخاطر الائتمانية للبنوك المتداولة ببورصة الأوراق المالية في ظل مقررات(بازل1).	**171**
(27)	اختبار أقل فرق معنوي LSD لقياس معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية لعينة البحث.	**172**

فهرست أشكال البحث

الشكل رقم	البيـــــــــــــــان	رقم الصفحة
(1)	مسار تطور لجنة (بازل) للرقابة المصرفية.	83
(2)	التغيرات التي تتعلق بالاختلافات بين مقررات (بازل1) ومقررات(بازل2).	85
(3)	محاور مقررات(بازل2).	87
(4)	متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.	88
(5)	احتساب كفاية رأس المال وفقاً للنموذج المعياري.	107
(6)	محفظة التصنيف الداخلي (IRB) / أنواع التسهيلات.	114
(7)	مبادئ عملية المراجعة الرقابية (الرقابة الاحترازية).	128
(8)	الإطار العام لكفاية رأس المال من خلال انضباط السوق.	132
(9)	أهم التعديلات التي أدخلت على مقررات (بازل2).	140
(10)	مراحل تنفيذ مقررات (بازل3).	149

الملاحـــق الإحصائية: نتائج مخرجات الحاسب الآلي

الملحق رقم	البيـــــــــــــــــان	رقم الصفحة
الأول	اختبار كولمجروف سميرنوف لقياس اعتدالية توزيع أسعار الأســـهم، ومخـــاطر الإئتمان بالبنوك.	195
الثاني	تحليل الانحدار الخطي البسيط، واستخدام اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه لكل بنك على حدا.	196

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

مقدمة:

تتركز مشاكل القطاع المالي- بنوك وتأمين وأوراق مالية- بشكل خاص حول " إدارة المخاطر "، فهذا القطاع يواجه أكثر من غيره مشكلة مخاطر المستقبل، وبالتالي عليه أن يطور الأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة. حقاً إن مواجهة مخاطر المستقبل مشكلة اقتصادية عامة تواجه وواجهت جميع الأفراد على مر العصور، ولكن الجديد هو أن هذه المخاطر قد زادت حدتها في العصور الحديثة، فضلاً عن أنها أصبحت أكثر وضوحاً في القطاع المالي عن غيره من القطاعات[١].

يلعب القطاع المصرفي دوراً أساسياً في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال دوره كوسيط نقدي يقوم بتعبئة المدخرات على شكل ودائع، وتقديم القروض لكافة فروع النشاط الاقتصادي مما يساهم في تمويل وتنمية الاقتصاد، فالبنك يستهدف بأدائه لوظائفه المختلفة والتي تتمحور حول أداء وظيفة الوساطة المالية إلى تحقيق أهدافه العامة، والتي تتمثل في: الربحية، والسيولة، والحصة السوقية، وهدف الأمان.

لكن من جهة أخرى، يتعرض القطاع المصرفي بالدرجة الأولى للعديد من المخاطر والتي يمكن أن تنشأ عن عوامل كثيرة (عوامل داخلية- عوامل خارجية)، سواء ارتبطت هذه المخاطر بمدين معين، أو بالقطاع الذي يعمل فيه عند منحه للقروض، وقد زادت حدة هذه المخاطر في السنوات الأخيرة بسبب التطورات المتلاحقة التي شهدتها الصناعة المصرفية العالمية بفعل العولمة المالية علي مستوي العالم فالمخاطر هى جزء طبيعي من القرار الائتماني.

ومن الناحية العملية، يصعب إلى درجة الاستحالة وجود قرض دون احتمال حدوث مخاطر ولو كانت ضئيلة، وتمثل القروض والسلفيات الاستخدام الرئيسي لموارد البنك المالية فهي المصدر الأساسي لإيرادات البنك، وتعتبر عملية الإقراض للعملاء من أهم الخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك، بجانب قبول الودائع واستثمار الأموال في الأوراق المالية.....إلخ، وأيضاً أكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك، وذلك لارتفاع معدل العائد المتولد عنها بالمقارنة عن العائد المتولد عن الاستثمارات الأخرى[٢].

ورغم أن البنوك كانت تحتاط لهذه المخاطر بعدة وسائل أهمها: تدعيم رأس المال والاحتياطيات، والمخصصات، إلا أن اندفاعها نحو تعظيم أرباحها دون أخذها بعين الاعتبار

([1]) صندوق النقد العربي، " **الملامح الأساسية لاتفاق (بازل2) والدول النامية** ": دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثاني والعشرين لمجلس البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، (القاهرة: أبو ظبي، سبتمبر 2004م)، ص 3.

([2]) نادية أبو فخره، وآخرين، " **الأسواق والمؤسسات المالية** "، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2003م- 2004م) ، ص 143.

حجم المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تواجهها في ظل المنافسة القوية القائمة، وضعف أنظمة الرقابة والإشراف عليها، مما جعل العديد منها يتعرض لخطر الإفلاس خاصة بعدما عجزت المعايير الرقابية التقليدية والتي اعتمدتها السلطات الرقابية المحلية، والمتعلقة بكفاية رأس المال عن توفير صورة دقيقة عن حجم المخاطر التي يمكن أن يواجهها البنك في التعبير الصحيح عن ملاءته، الأمر الذي زاد من أهمية مسألة كفاية رأس المال الرقابي على المستوى الدولي كعنصر أساسي من عناصر الأمان والسلامة المصرفية.

كان الاهتمام العالمي بتنظيم وترشيد إدارة البنوك المخاطر واحداً من أهم اهتمامات المجتمع الدولي، ومن أهم المخاطر التي تواجه البنوك، هي: مخاطر الائتمان، ومخاطر المعاملات، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة، والمخاطر الإستراتيجية، والمخاطر القطرية.....إلخ[1].

تتأثر سوق الأوراق المالية (البورصة) أيضاً بكل ما يحدث فهو مرآة لكل ما يجري بالأحداث السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تحدث داخل الدولة، وأيضاً بالأحداث الدولية سلباً أو إيجاباً، وذلك في ضوء تشابك الأسواق والعوامل الاقتصادية، ووجود أسهم محلية مدرجة في أسواق أخرى دولية في نفس الوقت.

فمن الجدير بالذكر أن سلوك أسعار الأسهم والسير العشوائي لها تؤثر على مدى كفاءة سوق الأوراق المالية ومعرفة مدى ارتباط أسعار الإغلاق خلال الفترات، فبناءاً على المعلومات والبيانات ومدى توافرها، وسرعة وسهولة انتقالها، لا شك أنها سوف تنعكس على أسعار الأسهم في السوق، ومستوى كفاءة الأسواق المالية، فبدون التحليل العلمي لسلوك أسعار الأسهم المستند على معلومات وبيانات شفافة، وبدون تخطيط مسبق لاتخاذ القرارات المالية سوف يكون الاستثمار معرض إلى مخاطر كبيرة وقد يكون ضياع لمبدأ الاستثمار نفسه.

وتتحقق كفاءة سوق الأوراق المالية عندما تُعكس الأسعار به كافة المعلومات المتاحة عن الأوراق المالية، والتي تتداول فيه في أي لحظة زمنية (الإفصاح والشفافية)، ومن ثم تعكس دائماً القيم الحقيقية لتلك الأوراق المالية، مما يجعلها تعطي مؤشراً سليماً عن ربحية الاستثمارات المختلفة وفرص نموها، ويساعد المستثمر العادي على انتقاء الاستثمارات الأكثر ربحية، وبالتالي يؤدي في النهاية إلى التخصيص الأمثل للموارد.

فزيادة المخاطر لها آثار سلبية منها: احتمال توقف العديد من المشروعات وخروجها من دنيا العمل، وتدني إيرادات البنك نتيجة تجنيب جزء ملموس من الإيرادات في مواجهة

(1) صندوق النقد العربي،" **الملامح الأساسية لاتفاق (بازل2) والدول النامية** "، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المخاطر المصرفية، وضعف ثقة المديرين والمناخ المصرفي بصفة خاصة، إلى غير ذلك من العوامل التي تؤثر على زيادة تلك المخاطر، كل هذا سوف يؤثر على أسعار أسهم البنوك المتداولة في بورصة الأوراق المالية كما سيظهر من سياق العرض بالبحث.

وعلى الرغم من تعدد وتنوع المخاطر المصرفية، إلا أن مخاطر الائتمان (مخاطر الإقراض) مازالت تعتبر أهم المخاطر المصرفية، وتسعى البنوك إلى التصدي بإجراءات معينة لتخفيف المخاطر الائتمانية، ولكنها في نفس الوقت لا تستطيع أن تلغي كل المخاطرة بكافة صورها، فالبنك يتعذر عليه تقدير الخطر على وجه الدقة، ولكنها تتخذ من الأساليب الممكنة التي تؤدي إلى تخفيض المخاطرة بأقل قدر ممكن، مثل: الضمانات، والتأمين على القروض، والتنويع الائتماني، والمشتقات الائتمانية إلى غير ذلك من الأساليب الأخرى.

لذا اتجهت معظم الدول إلى استخدام أساليب حديثة أقرتها لجنة بازل للتخفيف من مخاطر الإئتمان، وحدة الأزمات المالية والمصرفية التي تعترض البنوك العالمية، والتي لها آثار على كل من الملاك، وأصحاب الودائع، وكذلك دائني البنك الآخرين من البنوك وهيئات البنوك، وأيضاً على حجم المخصصات التي يقوم بها البنك بتكوينها، وسلامة وسيولة المركز المالي، وإلى تحقيق البنك العائد من القروض.

في نهاية عام 1974م اتفق محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر "G10" [*] بمدينة (بازل) السويسرية تحت إشراف بنك التسويات الدولية على اقتراح لجنة يقتصر أعضاؤها على مسئولين من سلطات الرقابة المصرفية، ومن البنوك المركزية للدول الصناعية العشر، تعمل للتقارب الدولي في تقييم رأس مال البنوك، وصياغة معايير دولية موحدة تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال البنوك لتجنب التعثر أطلق عليها تسمية " لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية"، أو " لجنة (بازل) للرقابة على البنوك "[1].

بعد صدور مقررات (بازل1) شهد القطاع المصرفي بفعل العولمة المالية على مستوى العالم العديد من التطورات والتغييرات خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والتي تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، وتزايد دور الأسواق المالية، وتغير القوانين والقواعد التنظيمية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية العالمية على بعضها البعض بصورة غير مسبوقة في الدول المختلفة، وامتداد نشاط البنوك على

(*) **تتكون مجموعة الدول الصناعية العشر من**: " الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، بالإضافة إلى لوكسمبورج ".

(1) عبد القادر شاشي. " **معايير بازل للرقابة المصرفية- اتفاقية (بازل2)** ". بحوث مقدمة في الندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الذي عقده المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. البنك الإسلامي للتنمية (مكة: جامعة أم القري، يومي 18 - 20 إبريل2010 م) ، ص 6، ص8 .